المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
6 س 3

19 فبراير 2016

إلى السادة

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

رؤساء المحاكم الابتدائية

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول عدم تنفيذ الأحكام القاضية بعقوبات سالبة للحرية من طرف بعض المحاكم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فقد لوحظ مؤخراً أن عدداً من المحاكم لا تلجأ إلى تتبع ومواكبة تنفيذ الأحكام والقرارات القاضية بعقوبات نافذة سالبة للحرية مما يترتب عليه عدم تنفيذ بعضها، وتقادم البعض الآخر.

ولا يخفى عليكم أن عدم تنفيذ الأحكام يؤدي على أضرار كبيرة، ويمنع من تحقيق الردع وتقويم سلوك المحكوم عليهم وإعطائهم فرصة لإعادة تربيتهم تربية تكفل عودتهم إلى المجتمع بسهولة وإدماجهم فيه من جديد بوصفهم مواطنين صالحين، كما من شأن ذلك أن يساهم في ارتفاع معدل الجريمة وانعدام الأمن والاستقرار.

وفي إطار التصدي لهذه الظاهرة بما يقتضيه الأمر من حزم فإنني أهيب بكم الحرص على التحلي بالصرامة اللازمة لمراقبة حسن سير إجراءات التنفيذ الزجري ومراقبتها بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية تفاديا لتقادمها أو عدم تنفيذها، مع إشعاري بكل الصعوبات التي قد تعترضكم في هذا الشأن. **والسلام.**

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد